



## على الخلاف

# لقاء الكوهدور: اجتماع موسع لقوى ومجموعات وشخصيات من الحراك تصوّر للمرحلة الانتقالية: حكومة وبرنامج عمل

انعدد في فندق الكومودور في بيروت، بعد ظهر امس، لقاء موسّع لمجموعة من القوى والمجموعات والشخصيات الناشطة في الحراك الشعبي. اللقاء الذي شارك فيه حوالي مئة شخص عقد بعيداً عن الإعلام. وقد مُنعت «الأخبار» من الدخول إلى الفندق أو تصوير الاجتماع أو مقابلة المشاركين. وقال منظّمون إن «المنع» تمّ لأسباب تحض المجتمعين الذين يبدو أنهم ليسوا في وارد الكشف عن لقاءاتهم للعلن في هذه المرحلة، خشية استغلال ذلك بما يسيء إلى أهدافهم.

يعيش لبنان منذ ما يقارب الشهر حالة ثورية غير مسبوقّة. حالة هزّت شرعية المنظومة السياسية الحاكمة لصلحة شرعية شعبية. عبّرت عن نفسها بوضوح في كل المناطق والساحات. لقد أكد الشعب اللبناني، وعلى مدار ايام الانتفاضة المستمرة، إصراره على رفض السياسات العتمدة من قبل من يتحكم بالبلاد. لقد كسر قواعد السلطة السائدة منذ الطائف حتى اليوم، وسلوكيات منظومة الفساد والحسوية والريعية والتبعية التي هيمنت على الحكم. تحولت اليوم إلى ايدانة واضحة لكل من تبوّأ المناصب الرسمية. أما المعالجات المنطوقة من قبل السلطة المتهاكّة فلن تتركبها المتنوع على الصعيد الاجتماعي والطائفية والمناطقية والسياسية والفكرية والجندرية والعمرية. مع الغلبة الكبيرة لجيل الشباب. وما هو البلد يدخل اليوم في آتون أزمة سياسية واقتصادية خطيرة نتيجة ما صنعت أيديهم.

تبوّأ المناصب الرسمية. أما المعالجات المنطوقة من قبل السلطة المتهاكّة فلن تتركبها المتنوع على الصعيد الاجتماعي والطائفية والمناطقية والسياسية والفكرية والجندرية والعمرية. مع الغلبة الكبيرة لجيل الشباب. وما هو البلد يدخل اليوم في آتون أزمة سياسية واقتصادية خطيرة نتيجة ما صنعت أيديهم.

إن هذه الانتفاضة تعبّر عن معارضة جزرية للنظام السياسي القائم، وتدعو الى تغييره باتجاه آخر مدني ديمقراطي حديث، يقوم على العدالة الاجتماعية واحترام كرامة الانسان من خلال:
● رفض الطائفية، والتأكيد على المواطنة والالتزام الوطني، ورفض المتاجرة السياسية بالانتماءات الدينية والمذهبية والمناطقية.

- رفض الزبائنية والمحاصصة، والنزاهة والعدالة وحدها.
- رفض السياساسات المالبية والاقتصادية والاجتماعية للحكومات طبيعة نظامه السياسي. لذلك فإن الحل لا يمكن أن يكون بعيداً عن أسباب المازق. فطالما المشكلة واضحة، فليكن الحل باتجاه معالجة أساس المشكلة.
- لقد أصبح الانتقال نحو آفاق جديدة تمهد لتغيير طبيعة النظام السياسي ضرورة ملحة للولوج الى تلّمس المخرج المطلوب للمازق السياسي الذي أوقعت السلطة فيه البلد. وهو ما يطرح عملية انتقالية ملحة تمنع الانهيار الكلي.

**أولاً: الانتفاضة وطروحاتها:**

**استمرّ الاجتماع ساعات عدة تخللته مداخلات لقسم كبير من الحاضرين**

**ثانياً: لماذا المرحلة الانتقالية؟**

منذ ثلاثين عاماً حتى اليوم تقوم قوى السلطة بحصاردة الحياة السياسية. فهي الموالاة وهي المعارضة. أما الخلافات والصراعات الاجتماعية التي تهم المواطنين، بل هي تتدور حول الحصص وتقاسم منافع السلطة. كما تمارس قوى السلطة فرض هيمنتها على مؤسسات الدولة

والمجتمع وهيئاته المختلفة. هكذا قامت تلك القوى باحتكار القرار في الدولة والمجتمع. وأصرّت على إلغاء الرأي الآخر. فغابت كل أنواع الحوار. وغابت الحياة الديمقراطية الحقيقية. أما اليوم، وبعد نجاح الانتفاضة الشعبية العارمة والارتهان، والمطالبة بالعدالة في توزيع الاعياء، وبغرض العمل وبالضمانات الاجتماعية والصحية، واسترجاع المال العام المنهوب.

● وضع حد لاستبعاد الشباب والنساء وسائر الفئات المهمشة في دائرة الاهتمام والمشاركة في القرار الوطني.
● الانتقال إلى بناء الدولة الحديثة الوطنية والمدنية والديمقراطية.

إن أسلوب السلطة في الماطلة والتسويق وعدم الاستجابة لطالب الانتفاضة، ومحاولات بعض أطرافها ركوب موجهتا تنفيذ أجدات خارجية وتوتير الصراعات الطائفية والمذهبية لتشويهها وحرقها عن مسارها، أفسحت وتفسح في المجال أمام كل

التدخلات الخارجية المرفوضة من قبل الانتفاضة. فالثبائون قادرون على معالجة مشاكلهم الداخلية في ما بينهم بعيداً عن هذه التدخلات، واستمرار الانتفاضة طوال المرحلة الانتقالية، مع اعتماد أساليب تحرك متنوعة تتناسب مع الظروف والتطورات المستجدة.

● إنشاء هيئات على المستوى الوطني والمحلي لدعم الانتفاضة والمساهمة في الرقابة على أعمال الحكومة. تشكل

الحديثة الوطنية والمدنية والديمقراطية.
**ثالثاً: برنامج المرحلة الانتقالية**
إن القضايا التي حملتها الانتفاضة وصاحبها المصحة الحقيقية في التغيير ووضعها أمام الشعب اللبناني لاقت

تجاوباً كبيراً جداً من اللبنانيين على اختلاف مناطقهم وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية والدينية. وقد أكدوا تصميمهم على العمل من أجل تثبيت هذا الواقع المستجد لجزان القوى، وعبور المرحلة الانتقالية بنجاح وأمان نحو التغيير، لذلك يجب على اللبنانيين تحلي الطائفية وبالنفس الطويل، والانفاضة أو تقسيمها أو حرقها عن مسارها، أو جرّ البلاد إلى الصراع الأهلي، والغوضي، فضلاً عن مواجهة الضغوط الاقتصادية والتدخلات السياسية والخارجية.

● تشكيل حكومة انتقالية وطنية تحظى برضى الانتفاضة والشعب. ومن خارج المنظومة الحاكمة السياسية والاقتصادية. وتلتزم بإيقاظ البلد وبيروتنامع عمل المرحلة الانتقالية، وتعمل بشفاافية كاملة تحت رقابة الانتفاضة والشعب اللبناني عموماً.
● استمرار الانتفاضة طوال المرحلة الانتقالية، مع اعتماد أساليب تحرك متنوعة تتناسب مع الظروف والتطورات المستجدة.

**رابعاً: الحكومة الانتقالية الوطنية:**
● هي حكومة انتقالية لمدة محددة تعبّر عن توجهات الانتفاضة، وتحظى بنقتهها وثقة الشعب اللبناني عموماً. بعيداً عن الدعوات إلى إعادة تشكيل الحكومة الجديدة على أساس المحاصصة بين أطراف السلطة. ووفق التوجهات ذاتها للحكومة المستقبلة تحت غطاء تغيير الوجوه أو المجرى، بوجوه متخصصة.
● على الحكومة الانتقالية تولّي مهمة حماية لبنان من المخاطر المحدقة، خطر انهيار وخطر الانزلاق إلى الانقسام الأهلي والغوضي، فضلاً عن مواجهة المخاطر الخارجية أو الداخلية على الأمن والاستقرار والحريات.

- إجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

والاجتماعي وتعزيز دوره كشريك في القرار الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة تشكيله بعيداً عن المحاصصات.

● إقرار قانون استعادة الاملاك والأموال العامة المنهوبة، ورفع الحصانة عن المسؤولين، رؤساء ووزراء ونواباً وكبار الموظفين. وإنشاء هيئة وطنية ذات صلاحيات تنفيذية وقانونية لمحاسبة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة تشمل: دراسة الملفات، ورفع السرية المصرفية، وتقديم المرافعات إلى القضاء المختص، ويكون للهيئة مركز وموازنة وجهازان قضائي وإداري كافيان لتنفيذ مهمتها في أسرع وقت ممكن.

● إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية لتقوم بدورها بعيداً عن التدخلات السياسية، مع ضرورة تظهير الجسم القضاء من الشوائب. بالإضافة إلى إعادة النظر بقانون تشكيل المجلس الدستوري، فضلاً عن رفع يد قوى السلطة وهيمنتها عن إدارات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وتقاسمها، وتطهيرها من المحسوبيات، وتفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة، واعتماد القيد الطائفي يقوم على النسبية والادارة

● إقرار قانون جديد للانتخاب خارج القيد الطائفي ومن خلال انتهاج الواحدة مع تخفيض سن الاقتراع إلى 18 سنة، ومع إنشاء مجلس شيوخ يتمتع بصلاحيات محددة (تطبيق المادة 22 من الدستور).

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.
- إلغاء الطائفية السياسية والتوزيع العادل للوظائف والواجراء، والموظفين في القطاعين العام والخاص في الصندوق الوظيفي لضمان الاجتماعي وسائر المصدايق الضامنة، وعلى أموال صغار المودعين بالليرة (السدة 95، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور).
- قانون جديد للبلديات على قاعدة التسببية، والعمل على تعزيز دور البلديات والاتحادات البلدية، وتحرير أموال الصندوق البلدي المستقل.
- تفعيل المجلس الاقتصادي

● وضع ضريبة استثنائية على المصارف لاستعادة الأموال التي حصلت عليها من خلال الهندسات المالية التي قام بها المصرف المركزي في السابق، يضاف إلى ذلك إعادة النظر بمشاريع الخصخصة، وبالمشاريع المشكوك في جدواها، وبتلك التي تفوح منها روائح العملات وتقاسم المغانم، مع ضرورة كسر الاحتكارات التحكمة بالاستيراد والأسواق والأسعار.

● اعتماد سياسات اجتماعية جديدة تحدّ من معاناة أصحاب الدخل المحدود، وتحديدأ فئات الشباب والنساء والأكثر فقراً، من بينها:

● سحب ما سُمّي الخطة الإصلاحية للحكومة المستقلة وسائر مشاريع الشركات والخصخصة الواردة من مؤتمر «ميدبر» منعا لتبديد ما تبقى من مؤسسات الدولة خصلحة مراكز القوى السلطوية التي استغدت في فترات سابقة من عمليات السطو على مؤسساتها وأجهزتها وتقاسمها، وقبل الحكومة المستقلة، شكّلت خضوعاً لإملاءات المصدايق الدولية وللضغوط الخارجية إلى الخارج.

● إعطاء الأولوية لتأمين فرص العمل، ولا سيما للشباب، وتلبية مطالب الفئات والأقطاعات المطلوبة والمهمشة.

● تأمين التغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين.

● تعزيز نوعية التعليم الرسمي والجامعات اللبنانية مع التشديد على استقلاليتها، وإجراء انتخابات ديمقراطية لإعادة تشكيل اتحاد طلبتها وإطلاق عمله.

● وضع خطة لتأمين حق السكن لذوي الدخل المحدود، بإشراف الدولة (وبالاستفادة من مشاعاتها ومشاعات الليرة اللبنانية، وعلى تعويضات العمال اللبنانيين...).

● خطة للنقل العام (تستند إلى استخدام القطارات والباصات...الخ).

● مراقبة أسعار السلع والخدمات الأساسية، والتدقيق في قانونية هوامش الأرباح.

● حماية أموال الصندوق الوطني للمضمان الاجتماعي وسائر أموال المصدايق الضامنة.

● حماية البيئة، من خلال إعادة النظر بمشاريع معالجة مشكلة الفلغيات والصرف الصحي، والترخيص للفلع والمرامل، وبالتشاور مع الجمعيات البيئية.

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.

● إقرار قانون جديد لمبكرة وفق هذا القانون الجديد، وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية لبنانية مستقلة.